



المركز السينمائي المغربي
Centre Cinématographique Marocain

بلاغ صحفي حول تداعيات فيلم "زقة كوتناكت"

في إطار مقارنته التواصلية وتفاعلا مع الصحافة الالكترونية الوطنية التي تطرقت لحبر توظيف موسيقى لا تتوافق مع ثوابت الأمة المغربية بشريط سينمائي حاصل على دعم عمومي سنة 2017، يود المركز السينمائي المغربي تقديم المعطيات التالية:

- حصلت شركة الإنتاج "MON FLEURI PRODUCTION" عن دعم مالي قدره 4.200.000 درهم، من أجل إنتاج شريطها الروائي الطويل "زقة كوتناكت" لخرجه إسماعيل العراقي؛
- استفادت الشركة أعلاه، من دعم التسبيق على المداخل خلال الدورة الثالثة للجنة دعم إنتاج الأعمال السينمائية برسم السنة المالية 2017 بموجب محضرها رقم 2017/05، وهي لجنة تتألف بالإضافة إلى رئيسها من ممثلي الإدارات وشخصيات من أهل الثقافة والفن والسينما والسمعي البصري؛
- وتمارس اللجنة المهام المخولة لها بموجب القرار المشترك رقم 2490.12 بتحديد شروط ومعايير وطرق صرف دعم إنتاج الأعمال السينمائية كما تم تغييره وتتميمه في استقلالية تامة عن المركز السينمائي المغربي وذلك منذ سنة 2013؛
- حصلت شركة الإنتاج المعنية على رخصة للقيام بتصوير شريطها السينمائي خلال الفترة ما بين 10 يونيو و21 يوليوز 2019، وفق المساطر الجاري بها العمل؛
- قام المركز السينمائي المغربي بصرف مبلغ الدعم المخول للشركة بموجب قرار اللجنة أعلاه، على ثلاثة أشرطة خلال سنة 2019، فيما تم صرف الشطر الرابع شتنبر 2021، وذلك طبقا للمساطر المحددة في القرار المشترك السالف ذكره أعلاه؛
- قامت الشركة بإيداع نسخة من فيلمها لدى مصالح المركز من أجل الاستفادة من الشطر الرابع، وذلك بتاريخ 09 شتنبر 2020؛
- قامت لجنة دعم إنتاج الأعمال السينمائية المستقلة بمعاينة الشريط السينمائي "زقة كوتناكت" وذلك بتاريخ 18 دجنبر 2020، وقررت بالإجماع الموافقة على مضمونه ومنحه الدعم كاملا؛
- وللإشارة، فإن السيناريو الذي تقدمت به الشركة أمام اللجنة، سواء قبل الإنتاج أو من أجل نيل الشطر الرابع، لا يتضمن نهائيا أي إشارة لاستعمال موسيقى مريم منت حسان، بل يتضمن فقط بأن العمل سيتم فيه استغلال مقاطع من أغنية سيدي رداد للمغني فاضول، وهي أغنية لا تتضمن أي إساءة لثوابت الأمة المغربية، علما أن لجنة دعم إنتاج الأعمال السينمائية تضم بين أعضائها ممثلا عن الثقافة الصحراوية الحسانية؛
- كما أن نص السيناريو الذي تقدمت به الشركة لدى مصالح المركز السينمائي المغربي من أجل نيل رخصة التصوير يتطابق تماما مع النسخة المحالة على لجنة دعم إنتاج الأعمال السينمائية؛

- حصل الفيلم أعلاه على تأشيرة الاستغلال التجاري من المركز السينمائي المغربي من أجل ترويجه بالقاعات السينمائية ابتداء من 8 شتنبر 2021، أمام جمهور لا يقل عمره عن 16 سنة، حسب القانون المتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية، وذلك بعد مشاهدته من لدن لجنة النظر في صلاحية الأشرطة السينمائية التي يرأسها المركز السينمائي المغربي ويتألف أعضائها من ممثلي الإدارة، قطاعي التواصل والثقافة، وممثلي المنظمات المهنية، وهي لجنة تعين الأشرطة السينمائية، وفقا للمادة 8 من قانون تنظيم الصناعة السينمائية، الذي يوافق الاتفاقيات الدولية والتي تمنع استهداف الشباب الناشئ، دون الرجوع إلى السيناريو الأصلي، على مستوى الخطاب والصورة دون الخوض في الموسيقى المستعملة على ألا تتضمن إساءة واضحة ومباشرة على مستوى الخطاب لثوابت الأمة المغربية التي يكرسها دستور المملكة الشريفة؛

- تم عرض الفيلم ب 16 قاعة سينمائية ب 6 مدن وشاهده 8000 متفرج ومداحيل بلغت 350.000 درهم خلال الفترة ما بين 8 شتنبر 2021 و 9 غشت 2022 دون إثارة أي تعليق أو ملاحظة حول مضمونه السينمائي أو التقني أو الفني؛

- كما شارك الشريط المذكور، في المسابقة الرسمية للفيلم الطويل بالمهرجان الوطني للفيلم بطنجة، وحصل على جائزة كبرى بناء على قرار لجنة التحكيم، وفق معايير تقنية وفنية، التي تم تشكيلها من لدن اللجنة المنظمة للمهرجان بناء على مقترحات 6 منظمات مهنية للصناعة السينمائية؛

- قرر المركز السينمائي المغربي إعادة معاينة الشريط السينمائي المعني، وذلك مباشرة بعد النقاش الذي أثير حوله بالصحافة الالكترونية، فتبين للجنة النظر في صلاحية الأشرطة السينمائية أن الموسيقى التي تم استغلالها في العمل السينمائي المذكور أعلاه، تعود فعلا للمغنية مريم منت حسان، وليس للمغني فاضول كما هو وارد بالسيناريو المحال على المركز ولجنة الدعم؛

- وعليه، وحيث اتضح للمركز السينمائي المغربي أن الشريط السينمائي "زقة كوتناكت" يتضمن خيانة للنص والحوار والصوت المحدد سلفا بسناريو العمل المرخص له لأسباب مشبوهة من طرف المنتج والمخرج فإنه قرر ما يلي:

- تعليق تأشيرة الاستغلال التجاري والثقافي للشريط السينمائي المعني؛
- تعليق العرض التجاري والثقافي للعمل السينمائي وطنيا ودوليا؛
- توجيه انذار لشركة الإنتاج من أجل تعديل نسخة الفيلم خلال 48 ساعة قصد مطابقتها مع السيناريو الأصلي للعمل الذي نال به الدعم العمومي ورخصة تصويره، تحت طائلة سحب رخصة مزاولة المهنة ورخصة اعتماد تنفيذ الإنتاج للشركة؛

▪ تعليق البطاقة المهنية للمخرج إسماعيل العراقي، وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية.
هذا، ويحتفظ المركز السينمائي المغربي بحقوقه المؤسساتية في مباشرة مسطرة المتابعة القانونية ضد المنتج والمخرج من أجل فعل تغيير وتعديل معطيات ومضمون وحوار وصوت سينمائي وسمعي بصري خارج مقتضيات المؤسسة للترخيصات المنظمة قانونيا.

كما يستغل المركز السينمائي المغربي هذه المناسبة من أجل دعوة المنظمات المهنية الجادة لتقديم تصور منطقي لإعادة النظر في منظومة الدعم العمومي للأعمال السينمائية التي تم إرساؤها سنة 2013 وأصبحت متجاوزة فنيا وتقنيا وإداريا.